

# جيوپوليتيك إيران قلعة حصينة على قمم الجبال

إعداد: هيثم فيضي

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

05 أيار/مايو 2016

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

3	مدخل إلى جيوبوليتيك إيران
5	جسر إيران
7	خطوط عريضة
11	الاحتميات الجيوسياسية
13	الوضع الحالي
15	إنقاذ الاقتصاد الإيراني: لحظة لما بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب
15	الإمكانات الإيرانية غير المستغلة
17	شبح التدخل الخارجي وجدية إيران في تحرير السوق
19	كيف لإيران أن تكسب أصدقاء "مستثمرين جددًا"؟
20	تحرك قبل فوات الأوان
22	المصادر

## مدخل إلى جيوبوليتيك إيران

لا يمكن فهم إيران من دون فهم حجمها الكبير الذي تتمتع به، فإيران صاحبة الـ 1684000 كم مربع تحتل المرتبة الـ 17 بين بلدان العالم من حيث المساحة؛ وهذا يعني أن مساحة أراضيها تضاهي مساحة فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، بمعنى آخر دول أوروبا الغربية. إضافة إلى ذلك، فتعداد سكان إيران يصل إلى 70 مليون نسمة جاعلاً منها الدولة الـ 16 في العالم من حيث عدد السكان (عدد سكانها أكثر من مجموع أعداد السكان في كل من فرنسا وبريطانيا).

وقد يكون من المفيد هنا المقارنة بين إيران ودول كالعراق وأفغانستان (صاحبتي أطول الحدود معها). إذ تبلغ مساحة العراق 433 ألف كم مربع أما عدد سكانه فيصل إلى 25 مليون نسمة. وبذلك تكون إيران أكبر، من حيث عدد السكان، بثلاثة مرات من العراق. تبلغ مساحة أفغانستان قرابة 625 ألف كم مربع، وعدد سكانها يصل إلى 30 مليون نسمة. ولتسهيل الأمر، فإن مساحة إيران أكبر بـ 68% من مساحتي العراق وأفغانستان جنباً إلى جنب، وسكانها أكثر من مجموع سكان الدولتين بما يصل إلى 40%.

الأهم من هذا هو الحواجز الطبوغرافية؛ إذ تعرف إيران قبيل كل شيء بجبالها التي تشكل حدودها، وتحتوي مدنها وتوصف بأنها معقل إيران التاريخي. لفهم إيران يجب أن نفهم أنها ليست كبيرة فحسب بل هي أيضاً تمكث على كتلة جبلية عالية وضخمة.

### PHYSIOGRAPHY OF IRAN

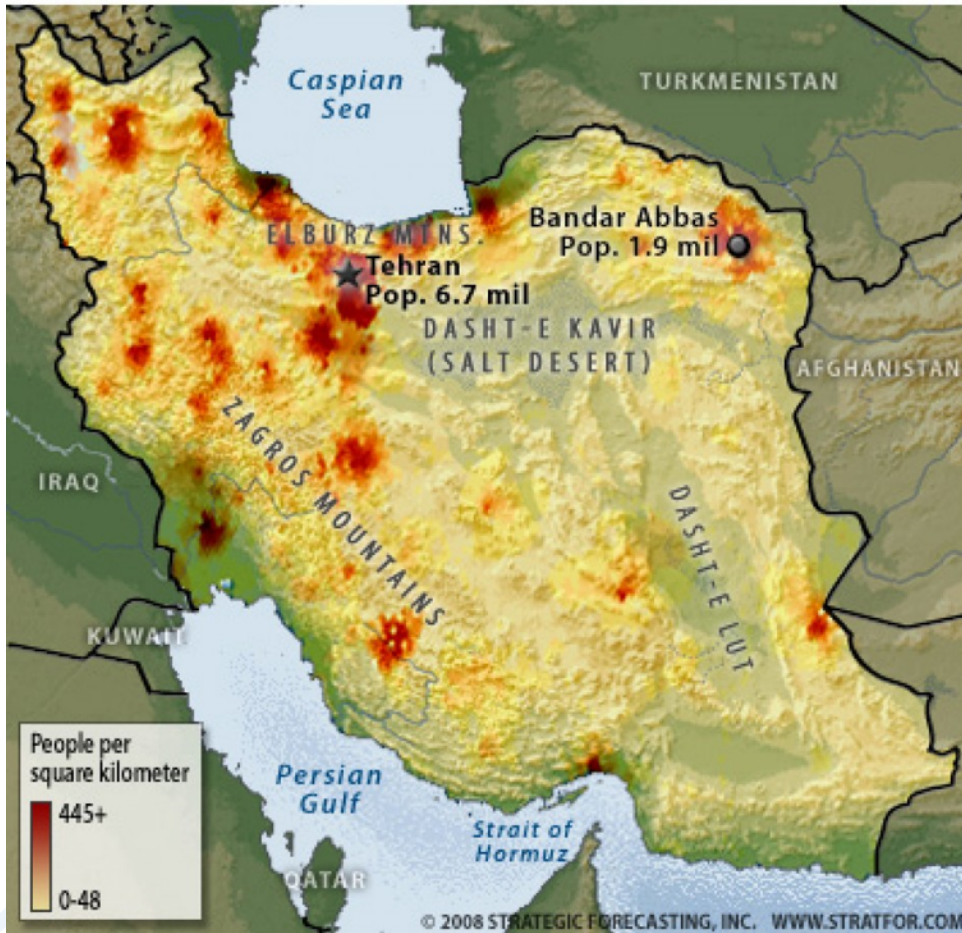


طبوغرافية إيران

تشكل جبال زاغروس أهم سلاسل الجبال في إيران؛ إذ إنها تشكل الامتداد الجنوبي من القوقاز، وتحتل قرابة 900 ميل من الحدود الشمالية الغربية التي تربط بين إيران وتركيا وأرمينيا، وتصل إلى الجنوب الشرقي نحو بندر عباس على مضيق هرمز. الأمام الـ 150 الأولى من الحدود الإيرانية الغربية تتشارك فيها مع تركيا. وهي بشكل عام جبلية بشكل كثيف على كلا الجانبين؛ في الجنوب التركي توجد الجبال على الجانب الغربي من الحدود وتبدأ بالتلاشي حتى تختفي تماماً في الجانب العراقي. من هذه النقطة فصاعداً إلى الجنوب توجد مناطق كردية، على الجانب العراقي تزداد الأرض استواءً بشكل متزايد وتشكل تلك المنطقة جزءاً من حوض دجلة والفرات. الجانب الإيراني من الحدود جبلي، ابتداءً فقط من على بعد بضعة أميال إلى الشرق من الحدود. وبقدر ما تملك إيران حدوداً جبلية مع تركيا، تتحول تلك

الحدود إلى مناطق سهلية منبسطة على طول الحدود العراقية. هذه فعلياً هي الحدود التاريخية بين بلاد فارس، الاسم التاريخي لإيران حتى أوائل القرن العشرين، وبلاد ما بين النهرين (أرض بين النهرين) كما يطلق على جنوب العراق. منطقة واحدة فقط من الحدود الغربية لا تلتزم بهذا النموذج؛ وهي في أقصى الجنوب حيث يوجد هناك عدد من المستنقعات في مناطق التقاء نهري دجلة والفرات لتشكل ممر شط العرب المائي. يتعرج زاغروس بشكل كبير على طول الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد، ويمتد بذلك جنوباً على طول الحدود العراقية ليصل إلى شط العرب على طول 125 ميلاً إلى الشرق من تلك المنطقة توجد المحافظة الإيرانية خوزستان، التي لا يسكنها الفرس وإنما العرب. ونظراً لطبيعة الأرض المليئة بالمستنقعات يمكن الدفاع عن المنطقة بسهولة، ويوفر ذلك منطقة عازلة ضد أي قوة تسعى للقدوم من الغرب والانتقال على طول السهل الساحلي من الجانب الإيراني من الخليج الفارسي (الخليج العربي).

### POPULATION DENSITY OF IRAN



توزيع الكثافة السكانية في إيران

وبالاتجاه شرقاً على طول بحر قزوين تمتد جبال البورز، التي تعمل كجسر جبلي بين سلسلة جبال القوقاز-زاغروس وجبال أفغانستان التي تبلغ ذروتها في نهاية المطاف عند هندوكوش. تمتد البورز على طول الساحل الجنوبي لبحر قزوين وصولاً إلى الحدود الأفغانية، وتضمحل تدريجياً في صحراء كاراكوم في تركمانستان، لتتأرجح هذه السلسلة على شكل جبال مرتفعة على طول الحدود الأفغانية الباكستانية لتصل إلى بحر العرب تقريباً.

تملك إيران ما يصل إلى 800 ميل من الشواطئ الساحلية، ما يصل إلى نصفها يوجد على طول الشاطئ الشرقي للخليج الفارسي (العربي)، أما الباقي فيمتد على طول خليج عُمان. أهم موانئها هو ميناء بندر عباس ويقع على مضيق هرمز. ولا يوجد أي ميناء يضاهاى بندر عباس على طول خليج عمان، ومضيق هرمز يسهل إغلاقه والسيطرة عليه، ولذا فإن إيران ليست قوة بحرية كبيرة وإنما كانت قوتها دوماً على الأرض.

توجد في وسط إيران هضبتان صحراويتان غير مأهولتين وغير صالحتين للسكن. إحدى الهضبتين بصحراء كوير، وتمتد من مدينة قم في شمال غرب البلاد وصولاً إلى الحدود الأفغانية، والثانية تسمى بصحراء لوط، وتمتد جنوباً إلى بلوشستان. توجد منطقة في صحراء كوير مكونة من طبقة من الملح تغطي الوحل، وطبقة الملح هذه هشة من السهل اختراقها والغرق في الوحل. وتعد تلك المنطقة واحداً من أكثر الأماكن ضحالة على الأرض.

يتركز سكان إيران في الجبال بعيداً عن المناطق المنخفضة كما هو الحال في البلدان الأخرى؛ وذلك لأن المناطق المنخفضة، باستثناء الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، مناطق غير صالحة للسكن، ويقطنها عادة غير الفرس. وبذلك فإن إيران أمة جبلية يعيش 70 مليوناً من سكانها في الجبال. بل إن كبرى مدنها، طهران، تقع على سفوح جبال شاهقة. ينتشر الإيرانيون على شكل حزام يمتد عبر جبال زاغروس والبورز على خط واحد ممتد من الشاطئ الشرقي لبحر قزوين وصولاً إلى مضيق هرمز. هناك تركيز ثانوي من السكان في مناطق الشمال الشرقي، خاصة عند مدينة مشهد. بقية المناطق في البلاد ينتشر فيها السكان بأعداد أقل؛ وذلك لصعوبة الحركة والتنقل هناك بسبب المسطحات الملحية من الطين.

وبنظرة تفصيلية إلى خريطة إيران، يمكن أن نرى أن الجزء الغربي منها، جبال زاغروس، يشكل ما يسمى بالجسر البري في جنوب آسيا. فهذا هو السبيل البري الوحيد بين الخليج الفارسي (العربي) في الجنوب وبحر قزوين في الشمال. وإيران هي الطريق الذي يربط بين شبه القارة الهندية والبحر الأبيض المتوسط؛ ولكن بسبب حجمها وجغرافيتها لم تكن إيران قط بالبلد الذي يمكن اجتيازه بسهولة، فضلاً عن غزوها.

## جسر إيران

مواقع حقول النفط الإيرانية تحتل أهمية بالغة هنا؛ وذلك لأن النفط لا يزال الأكثر أهمية واستراتيجية من حيث التصدير. يمكن العثور على النفط في ثلاثة مواقع مختلفة: المنطقة الرئيسية في الجنوب، مخزونات أقل على طول الحدود مع العراق في الشمال، وآخر المواقع قرب مدينة قم. تعد حقول النفط الجنوبية الغربية امتداداً للتكوين الجيولوجي الذي خلق حقول النفط في منطقة كردستان العراق شمالاً، ومن ثم فإن المنطقة الشرقية من شط العرب تملك أهمية حاسمة لإيران. تملك إيران ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، وتعد رابع أكبر منتج للنفط أيضاً. هذه الأرقام تجعل المرء يظن أن إيران دولة غنية ومرفهة، لكن الأمر ليس كذلك.

## IRAN-LAND BRIDGE



الجسر الإيراني من هرمز إلى قزوين مروراً بطهران

يحتل الاقتصاد الإيراني المرتبة الـ 28 على مستوى اقتصادات العالم، ولكن على صعيد نصيب الفرد من الناتج المحلي، فإن إيران تحتل المرتبة الـ 71 على دول العالم (وفق ما ورد ضمن مقياس القوة الشرائية في إيران). تتشارك إيران هذه المرتبة مع دول كروسيا البيضاء وبنما. أحد أهم الأسباب يكمن في عدم كفاءة صناعة النفط الإيرانية؛ وذلك نتيجة طبيعة لسياسات الحكومة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن هناك مشكلة جغرافية أعمق؛ فالعدد الأكبر من سكان إيران يقطن في الجبال الوعرة، والمناطق الجبلية نادراً ما تكون مزدهرة، وتكلفة النقل تجعل من عمليات التنمية أمراً صعباً. وبذلك يمكن القول إن المناطق الجبلية ذات الكثافة السكانية القليلة تملك خدمات ضعيفة، أما تلك المكتظة بالسكان فهي الأكثر فقراً في البلاد.

## PETROLEUM FACILITIES IN IRAN



المنشآت النفطية في إيران

تتسبب جغرافية إيران وعدد السكان الكبير في جعل مسألة إدخال تحسينات كبيرة على الحياة أمراً صعباً. وخلافاً للدول صاحبة الكثافة السكانية الأقل والجغرافية السهلة، كالسعودية والكويت، فإن إيران لا تستفيد حقاً من ارتفاع أسعار النفط بنفس درجة استفادة تلك الدول. فغياب السهول الصالحة للسكن يعني أن المنشآت الصناعية يجب أن تتطور في المناطق الجبلية التي تكون فيها تكلفة البنية التحتية أعلى من الفوائد. وبهذا فإن النفط يحفظ إيران من الانهيار التام، لكنه لا يمكن أن يشكل عاملاً وحيداً لنجاة إيران.

## خطوط عريضة

إيران تشبه الحصن؛ فهي محاطة بالجبال من ثلاث جهات، وبالمحيط من الجهة الرابعة. ويتضافر هذه الموانع الطبيعية وانتشار القفار في وسطها فإنه يصعب قهر إيران. قديماً تحقق هذا مرة واحدة على يد المغول الذين دخلوا البلاد من الشمال الشرقي. أما العثمانيون فقد اخترقوا جبال زاغروس ووصلوا إلى شمال شرق بحر قزوين، لكنهم لم يبذلوا أي محاولة للانتقال إلى القلب الفارسي.

إيران بلد جبلي يبحث عن سهول صالحة للسكن، لا يوجد أحد في الشمال الإيراني سوى مزيد من الجبال والصحارى، وكذلك الأمر في الشرق حيث البنية التحتية للمناطق القريبة من أفغانستان لا تمثل أي عامل تشويقي للسكان. إلى

الجنوب هناك فقط المحيط، أما السهول فهي في الغرب، هناك في العراق الحديث، أو ما كان تاريخياً يعرف بما بين النهرين وبابل. وبهذا تسعى إيران للسيطرة على هذه السهول، وبالجمع بين هذه السهول وبين سكانها يتشكل أساس القوة الإيرانية.

في الواقع كانت هذه السهول الأساس لتشكيل الإمبراطورية الفارسية. نشأت الإمبراطورية الفارسية في جبال زاغروس كأناس محاربين، بنوا الإمبراطورية عبر قهر السهول في حوض نهر دجلة والفرات. فعلوا ذلك ببطء على مدى فترات طويلة في وقت لم تكن فيه هناك حدود مرسومة وواجهوا مقاومة محدودة في الغرب. وفي حين كان يصعب على سكان السهول مهاجمة الجبال، كان من السهل النزول من الجبال ومهاجمة السهول، وهذا ما سمح لمزيج من السكان الفرس والسهول الخصبة بالاندماج والتوسع ضمن الإمبراطورية الفارسية.

#### PERSIAN EMPIRE



#### الإمبراطورية الفارسية

يكاد يكون تمدد إيران عبر مناطق شمال وشرق غرب القوقاز مستحيلاً عبر القوة الصلبة؛ القوة العسكرية. فالروس والإيرانيون والأتراك يقفون على طول الخط الحالي ويصعب تجاوزه من أي طرف، والمناطق هناك وعرة بحيث يصبح التقدم أمتاراً قليلة أماًراً ذا أهمية في حسابات النصر هناك. تستطيع إيران التمدد عبر المناطق الشمالية الشرقية باتجاه تركمانستان، ولكن الأرض هناك صحراء ومسطحة ومقفرة وحشية. من الممكن أيضاً أن يتحرك الإيرانيون شرقاً باتجاه أفغانستان، لكن هذا ينطوي على مزيد من القتال في مناطق جبلية شبيهة بتلك الموجودة في إيران؛ ما يضع أي خطوة هناك في مثار الاستهجان. أما مهاجمة المناطق الغربية، في حوض نهر دجلة والفرات ومن ثم الانتقال إلى البحر الأبيض المتوسط فيبدو أماًراً قابلاً للتنفيذ. فعلاً، كان هذا هو الطريق الذي سلكوه حين أنشؤوا إمبراطوريتهم وصولاً إلى اليونان ومصر.

تعيق الجبال الإيرانية توسع إيران؛ فهي فعالة حين تعمل كحواية للكتل البشرية وكحصن دفاعي، لكن دعم القوة الهجومية الإيرانية المنطلقة من هناك يتطلب خدمات لوجستية كثيرة، خاصة أن دفع الإمدادات عبر جبال زاغروس بأعداد كبيرة يعد أماًراً مستحيلاً. ومالم يحتل ويستغل الفرس العراق، فإن أي توسع لهم يعد أماًراً مستحيلاً. ومن أجل ذلك تحتاج إيران درجة عالية من التعاون الفعال مع العراقيين. عدا عن ذلك، فإن إيران ستتشغل في تهدئة العراقيين بدلاً من تحويل ثروة العراق إلى قوة عسكرية وسياسية تقف بجانب إيران.

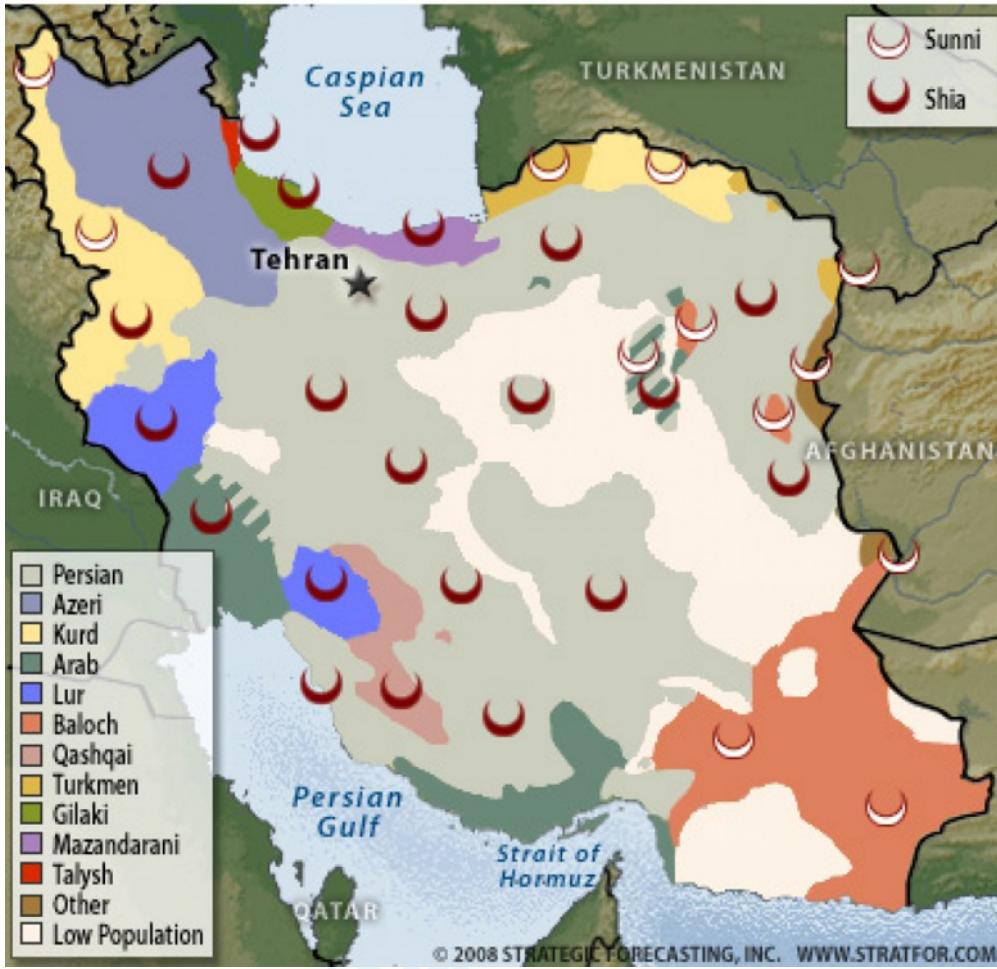


ومن أجل التحرك غرباً يجب أن يتوفر لإيران تعاون نشط من الدول التي تغزوها، خاصة أن عملية الغزو هذه ستتهار بسبب التحديات التي تفرضها صعوبة نقل الإمدادات عبر الجبال. وهذا هو السبب الذي جعل الفرس يخلقون الإمبراطورية الخاصة بهم بهذه الطريقة؛ فالإمبراطورية الفارسية سمحت للدول التي غزتها بقدر معين من الحكم الذاتي، محترمة ثقافتها ومتأكدة من استفادة هذه الدول من النظام الإمبراطوري الفارسي. فبمجرد مغادرتهم جبال زاغروس لا يمكن للفرس نشر السلام في إمبراطوريتهم. فهم احتاجوا للثروة بأقل تكلفة ممكنة. وكان هذا هو حد القوة الإيرانية/الفارسية منذ ذلك الحين. وفي الواقع فإن إعادة العلاقات الجيدة مع سكان حوض دجلة والفرات، العراق اليوم، يعد أمراً صعباً للغاية. في الواقع، وخلال أغلب فترات التاريخ، لم تتمكن إيران من السيطرة على السهول. فالقوى الأخرى مثل اليونان وروما والبيزنطيين والعثمانيين والبريطانيين والأمريكيين إما قاموا بالاستيلاء على هذه السهول بأنفسهم، أو استخدموها كمناطق عازلة محايدة ضد الفرس.

المشاكل الخارجية البارزة لإيران هي مشاكل داخلية شديدة بالمقابل. فالجبال تسمح للدولة بحماية نفسها، لكن القضاء على ثقافة ما هناك يعد أمراً صعباً للغاية؛ ولذلك فإن معظم المناطق الجبلية في العالم تحتوي على أعداد كبيرة من الجماعات العرقية والإثنية التي تحتفظ بخصائص تميزها عن غيرها، وهذا أمر شائع في جميع المناطق الجبلية في العالم.

تقاوم هذه المجموعات الاستيعاب والإفناء، فعلى الرغم من كون إيران دولة مسلمة. و55-60% من سكانها ينتمون إلى العرق الفارسي، إلا أنه يتم تقسيم إيران إلى عدد كبير من المجموعات العرقية. وبالإضافة إلى الانقسامات الشيعية، فإن هناك أقلية سنية تتجمع في ثلاث مناطق في البلاد: الشمال الشرقي، والشمال الغربي والجنوب الشرقي. ومن ثم فإن أي قوة أجنبية مهتمة باحتلال إيران أو التأثير عليها لا بد لها من أن تستخدم هذه الجماعات الدينية والعرقية لخلق حلفاء لها داخل إيران يعملون على تقويض سلطة الحكومة المركزية.

## ETHNORELIGIOUS DISTRIBUTION OF IRAN



التوزيع العرقي والديني في إيران

وبالمثل، فإن أي حكومة فارسية أو إيرانية ستكون مصطلحها الأساسية في الحفاظ على سلامة البلاد الداخلية واستقرارها ضد الجماعات الانفصالية. ومن ثم فإن الحكومة المركزية وجهاز الأمن القوي مطلب أساسي للحفاظ على إيران. في كثير من البلاد تعد مسألة الحفاظ على ترابط الجماعات العرقية أمراً أساسياً، والأمر نفسه مهم في حالة إيران؛ إذ لا يمكن التراجع عن الحدود والخطوط الحالية، وأي اضطراب أو حالة عدم استقرار سيقوض الهيكل الأمني للدولة برمتها. ولذلك فتوجه الحكومة المركزية وتركيزها ينصب على الحفاظ على التماسك الداخلي ومواجهة أي تهديد يتعرض له، وتستخدم الحكومة المركزية قوات الجيش والأمن من أجل هذا الغرض قبل أي غرض آخر.

## الحتميات الجيوسياسية

بالنسبة لمعظم البلدان، تعد حتمية الحفاظ على التماسك الجغرافي الضرورية الجيوسياسية الأبرز. أما إيران فإن أبرز ضرورتها الجيوسياسية تتمثل في الحفاظ على أمن حدودها، ثم تأمين البلاد داخلياً. فدون حدود آمنة ستكون إيران عرضة للقوى الأجنبية التي ستحاول باستمرار التعامل مع الديناميك الداخلي الإيراني، عبر زعزعة استقرار نظامها الحاكم ثم استغلال الشروخات الناتجة عن ذلك. على إيران أولاً أن تعرف حدودها وتحدها، ثم تعمل على السيطرة على كل ما بداخلها. ولذلك فإن حتميات إيران الجيوسياسية هي:

1. السيطرة على جبال زاغروس والبورز. تشكل هذه المناطق قلب إيران ومخازن مقاومة للهجمات من الغرب والشمال.  
2. السيطرة على الجبال الممتدة إلى الشرق من صحراء كوير وصحراء لوط، من مشهد إلى ساحل مكران مروراً بمكران؛ وهو ما يحمي حدود إيران الشرقية مع باكستان وأفغانستان. بالإضافة إلى الحفاظ على خط دفاعي عميق في أقصى الشمال والغرب وبقدر المتاح في القوقاز؛ للحد من التهديدات التركية والروسية. تعتبر هذه الخطوط الدفاعية خطوط دفاع ثانوية.

3. تأمين خط دفاعي على شط العرب من أجل حماية ساحل إيران على الخليج الفارسي (العربي).

4. السيطرة على العناصر العرقية والدينية المختلفة ضمن هذا المربع.

5. حماية الحدود ضد التهديدات المحتملة، وخاصة تهديدات القوى الكبرى من خارج المنطقة.

وبالفعل، حققت إيران أربعة من الأهداف الخمسة الأساسية؛ فقد تمكنت من خلق حدود آمنة نجحت في السيطرة على السكان داخل البلاد. وأكبر خطر يواجه إيران هو ما واجهته منذ أيام الإسكندر الأكبر؛ التهديد الذي يتشكل عبر قوة كبرى من خارج المنطقة. تاريخياً، قبل اختراع طرق التنقل عبر المياه العميقة، كانت إيران هي الطريق البري المباشر لأي قوة غربية نحو الهند. في العصر الحديث، تبقى جبال زاغروس نقطة ارتكاز القوى الشرقية في وجه قوة السلطة التركية. والشمال الإيراني يقف حائلاً في وجه الغزو الروسي، وبطبيعة الحال فإن الاحتياطات النفطية الكبيرة، بالإضافة إلى الأسباب السابقة، تجعل إيران أكثر جاذبية للقوى العظمى المعاصرة.

هناك نوعان من المسارات التقليدية في إيران. فالمنطقة الشمالية الشرقية عرضة للقوى الموجودة في آسيا الوسطى (النهج الآسيوي)، والنهج الغربي والغالب على إيران (أو هي تحاول أن تفعل ذلك). عسكرياً، الهجوم المباشر عبر جبال زاغروس ليس ممكناً، وهو ما اكتشفه صدام حسين عام 1980. ومع ذلك يمكن التلاعب من خلال المجموعات العرقية المنتشرة داخل إيران. فعلى سبيل المثال، أتقنته بريطانيا، من مقرها في العراق المحتل خلال الحرب العالمية الثانية، مستغلة الانقسامات الداخلية الإيرانية، وهو ما فعله السوفييت أيضاً، لدرجة أن إيران فقدت سيادتها الوطنية تقريباً خلال الحرب العالمية الثانية.

التهديد الأكبر لإيران في القرون الأخيرة كان من القوى الأجنبية التي تسيطر على العراق؛ العثمانيين والبريطانيين، وتقوم تلك القوى بالتمدد شرقاً ليس عبر القوة الرئيسية بل من خلال التخريب والتلاعب السياسي. ومن هنا نبعت وجهة نظر الحكومة الإيرانية المعاصرة تجاه الولايات المتحدة؛ فالسياسة الإيرانية الحديثة تفترض أن بريطانيا استخدمت موقعها في العراق للتلاعب بالسياسة الإيرانية ودعم الشاه للوصول إلى السلطة.

كانت الحرب العراقية الإيرانية (1980 حتى 1988) صداماً مخيفاً بين دولتين، تسبب في سقوط ملايين الضحايا من كلا الجانبين. لكنه أثبت حقيقتين أخريين؛ الأولى أن هجوماً محدداً وممولاً بشكل جيد وغير محدود ينطلق من بلاد ما بين النهرين ضد جبال زاغروس سيفشل (بغض النظر عن تكلفة الدفاع الباهظة). والحقيقة الثانية أنه في عصر الدولة القومية، ذات الحدود الثابتة والجيوش، فإن التحديات اللوجستية التي تخلقها جبال زاغروس تجعل أي هجوم كبير

من إيران مستهدفاً العراق أمراً مستحيلاً أيضاً. ولذا فهناك حالة من الجمود على هذه الجبهة. ومع ذلك، فوجهة النظر الإيرانية تعتبر أن الخطر الأساسي من العراق لا يتمثل في الهجوم المباشر ولكن في التخريب. وتاريخياً لم يكن العراق منبع المخاوف الإيرانية الوحيد، فإيران قلقة من التلاعب الروسي والبريطاني عبر أفغانستان كما كان قديماً.

إدراك للدراسات والاعلامية نشرات

## الوضع الحالي

بالنسبة للإيرانيين يعتبر الوضع الحالي خطيراً على غرار السيناريو الذي واجهوه سابقاً على أيدي البريطانيين في وقت مبكر من القرن الماضي. احتلت الولايات المتحدة، أو على الأقل وضعت قوات كبيرة لها، في شرق إيران وغيرها أي أفغانستان والعراق. إيران لا تخشى من قيام هذه القوات بغزوها بل ينصب قلقها حول استخدام أمريكا لهذه المناطق منصات لتأجيج التعارضات العرقية في إيران.

في الواقع حاولت الولايات المتحدة أن تفعل هذا في عديد من المناطق؛ في جنوبي شرقي البلاد حيث دعمت الحركات الانفصالية هناك. وفعلت ذلك أيضاً عبر عرب خوزستان في الطرف الشمالي من الخليج الفارسي (العربي). وحاولت أيضاً التعامل مع الأكراد في شمالي غربي إيران. (وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن الولايات المتحدة قد تستخدم أذربيجان قاعدة انطلاق لإثارة الفتنة في الأقلية الأذرية في إيران في الجزء الشمالي الغربي من البلاد).  
ردة الفعل الإيرانية على كل هذه الأمور تملك عدة أبعاد:

1. الحفاظ على قدرة أمنية قوية وقمعية للغاية لمواجهة هذه التحركات. خاصة التركيز على تشتيت التدخلات في منطقة خوزستان؛ فهي ليست المنطقة الأكثر ضعفاً في الجسد الإيراني فقط لكنها أيضاً تمتلك كثيراً من المخزون الاحتياطي النفطي الإيراني. وهذا ما يفسر الاشتباكات التي تقع هناك بين الفترة والأخرى كاحتجاز البحارة البريطانيين، والتقارير المستمرة عن العمليات التي تنفذها الوحدات الخاصة الأمريكية في المنطقة.
2. التلاعب بالتوترات العرقية والدينية في أفغانستان والعراق لتقويض المواقف الأمريكية هناك، وصرف الانتباه الأمريكي نحو أهداف دفاعية عوض الأهداف الهجومية.
3. الحفاظ على قوة عسكرية قادرة على حماية الجبال المحيطة، بحيث يصعب مهمة اختراقها من قبل القوات الأمريكية.
4. التحرك لحيازة السلاح النووي علناً؛ من أجل ردع الهجوم على المدى الطويل؛ وإعطاء إيران ورقة مساومة في المفاوضات على المدى القصير.

محور الاستراتيجية الإيرانية كان دائماً ينطلق من استخدام الجبال كحصن. وما دامت تلك الجبال تحميها فيستحيل غزو إيران. نجح الإسكندر المقدوني في غزو إيران، ونجح العثمانيون نجاحاً محدوداً في ذلك. لكن دول عظمى كالرومان والبريطانيين لم يذهبوا بعيداً في محاولات استخدام قوة مفرطة لاحتلال إيران، ولم يكن الأمر ضمن خياراتهم بالأساس. بالنسبة لإيران فإن مشكلتها الأساسية هي توتراتها الداخلية. وحتى هذه المشكلة تمكنت الحكومة الإيرانية من السيطرة عليها والتحكم بها بفضل نظامها الأمني القوي. ومنذ تأسيس الإمبراطورية الفارسية اتقن الإيرانيون بشكل بارع للغاية خلق نظام محكم يوفر عوامل الاستفادة للمجموعات العرقية الأخرى ما دامت ملتزمة بالنظام، ويعاقبها حال دخولها مرحلة الطيش. وهذه العقلية نفسها تحكم في إيران اليوم، وهو ما يوجد بقوة في وزارة الاستخبارات الإيرانية وقوات الحرس الثوري الإسلامي الإيراني (تم تكوين الجيش الإيراني بشكل أساسي على اعتبار أنه قوات مشاة، وجمع القوات البرية والحرس الثوري يبلغ تعداد الجيش الإيراني ما يصل إلى 450 ألف جندي، وهو عدد أكبر من أعداد العاملين في فروع الخدمات الاجتماعية الأخرى مجتمعين).

ولذا فإن إيران كيان قائم بذاته، كيان فقير نسبياً لكن لديه حدود يمكنه الدفاع عنها بطريقة مثالية في وجه أي اعتداء، بالإضافة إلى امتلاك الكيان الإيراني حكومة مركزية منسجمة مع المخابرات وجهاز الأمن الداخلي بطريقة ممتازة. تستخدم إيران هذه القوة نفسها لزعزعة الموقف الأمريكي (أو أي قوة خارجية أخرى). والحقيقة أن إيران آمنة بما فيه الكفاية، ومواقف الدول المحيطة بها أكثر خطورة من الموقف الإيراني.

إيران، دولة مثالية بتكاليف حكم منخفضة، وتكاليف تدخلها في إسقاط أي نظام آخر منخفضة أيضاً؛ وذلك باستخدام قدراتها المخفية طبعاً، بل ربما تعد إيران الأبرع في منع الآخرين من إسقاط أنظمة معينة. وما دامت الجبال باقية في أيدي الإيرانيين وتمكنت الدولة من السيطرة على الوضع الداخلي، فستبقى إيران دولة مستقرة بذاتها، لكنها ستملك على صعيد التأثيرات الخارجية تأثيرات محدودة.

ويأتي إنشاء البرنامج النووي الإيراني لخدمة وظيفتين؛ أولاهما أن البرنامج النووي في حال نجاحه سيكون الرادع لأي تهديد خارجي، والوظيفة الثانية تتمثل في تعزيز القوة الإيرانية. ولأن عواقب توجيه ضربة عسكرية إلى هذه المنشآت غير مؤكدة، وقد تشمل في لحظة ما منع إيران تدفق النفط عبر الخليج الفارسي (العربي) فإن الخطر الاستراتيجي لأي هجوم غربي على المنشآت النووية الإيرانية يحبط أي خطة هجوم. وبهذا سينجح المسعى الدبلوماسي للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وهو ما سيتيح لإيران أن تصبح قوة إقليمية أكثر جاذبية للاستهداف والهجوم في وقت واحد. إيران آمنة بذاتها من أي غزو يمكن تصوره؛ لأنها تعزز أمنها الداخلي باستخدام تكتيكين؛ الأول عبر خلق حالة من عدم اليقين بشأن احتمال امتلاكها قوةً نوويةً هجوميةً من عدمه، والثاني عبر خلق صورة عنها مصممة بعناية تظهرها في حالة من التطرف الأيديولوجي ما يجعل أفعالها غير متوقعة. هي تعتمد إظهار نفسها على أنها تعاني التهديد وعدم الاستقرار. وللمفارقة، يزيد هذا الأمر من الحذر المتبع في التعامل معها؛ لأن الخيار الرئيسي المتمثل في هجوم جوي أثبت عبر التاريخ أنه غير فعال دون هجوم بري للمتابعة. وفي حال سُنت ضربات جوية على المنشآت النووية الإيرانية وأخفق الهجوم فإن رد الفعل الإيراني لا يمكن توقعه، ومن المحتمل أن يكون غير متناسب مع ما تحتمله القوى المهاجمة. فالمواقف الإيرانية المختلفة تعزز الشكوك، خاصة مع التهديد الإيراني بقطع إمدادات النفط عن العالم، هو خطر قد يكون العالم غير قادر على احتماله.

وكما هو الحال دائماً، يواجه الفرس قوى كبرى حول حافات جبالهم. ستعمل الجبال على حمايتهم من القوة الرئيسية المباشرة، لكنها لن تنجح وحدها في حمايتهم من خطر زعزعة الاستقرار. ولذلك صنع الفرس أمتهم عبر مزيج يضم أساليب من المزايا والتسهيلات السياسية والقمع. في نهاية المطاف، سترحل القوى العظمى هذه، وستبقى فارس موجودة ما دامت جبالها باقية هكذا.

## إنقاذ الاقتصاد الإيراني: لحظة لما بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب

يترك توقيع الاتفاق النووي مساراً لأسئلة كثيرة لا تزال بحاجة للترتيب والمعالجة من قبل القوى العالمية. فهل ستفتح إيران على العالم؟ وهل ستحقق الإدارة الإيرانية الإمكانيات الاقتصادية التي تسعى إليها؟ وهل ستحبط النخبة المحافظة في البلاد جهود التشارك مع القوى العالمية؟ وبالتأكيد فإيران لديها تداعيات جيوسياسية عميقة ستشكل دور البلاد في العالم خلال العقود المقبلة.

تروج الحكومة الإيرانية أن حصولها على مبلغ 100 مليار دولار من أصولها المجمدة في أمريكا، وانفتاح الباب على مصراعيه أمام الاستثمار الأجنبي سيساعد على نهضة البلاد الاقتصادية، لكن المفاجأة تكمن في أن الأصول المفرج عنها لن تكون كبيرة بالشكل الكافي؛ فالالتزامات الإيرانية المالية الموجودة مسبقاً لدى إيران ستقلل كمية الأصول السائلة هذه إلى نحو 50 مليار دولار، وبالنظر إلى احتياج إيران إلى الحفاظ على قدر معقول من هذه الأموال في الاحتياطات الأجنبية، فمن المرجح أن تحصل إيران على ما يصل إلى 25 مليار دولار، وهو بكل بساطة "مبلغ سخيف" إذا ما قورن بحاجة إيران الحقيقية في مجالات الاستثمار في مجالات البنى التحتية، والتي تشير التقديرات إلى أن إيران ستحتاج ما يصل إلى تريليون دولار في هذا المجال وحده خلال العقد القادم.

ومن هنا فإن الاستثمار الأجنبي هو العامل الحاسم المتبقي لإيران، وفعلياً لم تندمج إيران بشكل كافٍ ضمن النظام الاقتصادي العالمي، ولذا فقد حان الوقت لتحويل إيران اقتصادياً ضمن النظام العالمي. وخلافاً لمعظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية تملك إيران مجموعة من المزايا الإضافية؛ بما فيها اقتصادها المتنوع والفائض التجاري وسكان مدنها المتعلمون، وبهذا فإن الاستثمار الأجنبي سيسمح لإيران بالاستفادة من هذه القوة الكامنة.

وبشكل عام لا يمكن اعتبار قرار رفع العقوبات وحده كافياً لجذب المستثمرين. فعلى الرغم من أن عملية رفع العقوبات ستتيح إزالة عائق كبير ما يسهل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إيران، إلا أن هذا وحده لن يكون كافياً لإنشاء إطار قانوني وتنظيمي لازم للاستثمار المستدام تلقائياً. وخلال الفترة القادمة ستشهد إيران محاولات باهتة لتحرير السوق، وهو ما سيصطدم طبعاً بسجل إيران السيء في قضايا مثل الفساد وحقوق الملكية الفكرية. وحتى في حال التزام الشركات الأجنبية بالاستثمار داخل إيران، فإن من المرجح أن تقوم النخبة الحاكمة الإيرانية بإثارة الشكوك حول دوافع هذه الشركات؛ ما يعوق تحقيق الالتزام الحقيقي للسوق الإيراني عبر هذه الشركات وفق خطوات تساعد على انتعاش بعيد الأمد.

وإن أرادت إيران حقاً جذب الاستثمارات الأجنبية، فيجب عليها تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات، بما في ذلك تعزيز حقوق الملكية، ونقل ملكية أصول الدولة إلى القطاع الخاص، ومنح الاستقلال التام للمصرف المركزي. عندئذ يمكننا القول إن إيران بدأت فعلاً بجني فوائد الاتفاق النووي الاقتصادية.

## الإمكانيات الإيرانية غير المستغلة

إيران هي البلد الوحيد الذي يملك كميات احتياطية هائلة من النفط والغاز معاً؛ فهي تملك رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، بالإضافة إلى ثاني أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي. ولهذا فإن معظم التحليلات الاقتصادية المتعلقة بإيران تركز على الطاقة فقط، وفي هذا إهمال لمزايا أخرى مهمة ومتنوعة. فالنتاج المحلي الإجمالي في إيران يصل إلى 1.4 تريليون دولار، أو ما يساوي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذا فضلاً عن امتلاك إيران

للاقتصاد رقم 18 في العالم من حيث الحجم، وتتحرك في مرتبة بين تركيا وأستراليا وفق التقديرات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي التي أصدرها في نيسان/أبريل عام 2015. الناتج المحلي للفرد الإيراني الواحد يصل إلى 17 ألف دولار؛ وهو ما يجعل إيران متقدمة على دول مثل البرازيل والصين في هذا الجانب، حتى بعد أن أصابها الركود الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. أما نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فتصل إلى 12% وهي من بين الأقل على مستوى العالم.

وبالإضافة إلى التنوع الكبير في مصادر الطاقة بإيران، يمتاز اقتصادها بالتنوع النسبي؛ حيث يمكن توزيعه بنسبة 50% للاقتصادي الخدمي (الخدمات) و41% للاقتصاد الصناعي، أما الزراعة فتأتي أخيراً بنسبة 9% فقط. ووفقاً لتقديرات غير رسمية يمثل النفط والغاز معاً أقل من خمس الناتج المحلي الإجمالي الإيراني. عام 2011، قبل فرض العقوبات الدولية الأخيرة على إيران، كانت إيران تحتل المركز رقم 13 من حيث إنتاج السيارات في العالم، إذ استطاعت إنتاج 1.65 مليون سيارة سنوياً خلال تلك الفترة؛ وهو ما يعني أنها استطاعت إنتاج عدد من السيارات يفوق ما أنتجته بريطانيا. وبسبب التنوع الاقتصادي تتمتع إيران. منذ العام 2013، بفائض تجاري سنوي ثابت نسبياً يصل إلى 35 مليار دولار كعائد من إنتاج السيارات والكيماويات والتعدين والمعادن والمرافق والاتصالات السلكية واللاسلكية. لكن رغم كل هذه الأرقام الكبيرة إلا أن المؤشر الأفضل لإيران هو رأس المال البشري؛ إذ يبلغ عدد سكانها نحو 80 مليون نسمة، وهو عدد يضاهي أعداد سكان دول أخرى كتركيا وألمانيا. نحو 64% من الإيرانيين دون سن الـ 35 عاماً، في حين يسكن 73% في المناطق الحضرية وهي نسبة مماثلة لمعظم البلدان الصناعية.

ينتشر التعليم بنسب عالية بين السكان الحضري؛ فمعدل المتعلمين (يقرؤون ويكتبون) يصل إلى 87% من عموم السكان، في حين تزيد النسبة لتصل إلى 98% بين من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. ومن بين 4.4 مليون طالب مسجل في الجامعات الإيرانية كان 60% منهم من الإناث وفق إحصائيات العام الدراسي 2012-2013، ووفق إحصائيات ذلك العام فإن 44% من الطلاب الجامعيين كانوا مسجلين ضمن تخصصات علمية (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات). وتعد إيران وفق ذلك خامس أكبر منتج للخريجين في مجال الهندسة بعد روسيا والولايات المتحدة وبطبيعة الحال الهند والصين (لا توجد إحصاءات رسمية لكل من الهند والصين يمكن الاعتماد عليها). ومع ذلك لا يمكن اعتبار التعليم الإيراني ذا جودة عالية إذا ما قورن بتعليم غيره من البلدان. ما يصل إلى 7.5 مليون إيراني أو ما نسبته 13.3% من سكان إيران الذين هم في أعمار العمل قد أتموا تعليمهم الجامعي، وهو ما يجعل إيران الدولة الأكثر تعليماً في الشرق الأوسط، يمكن مقارنة هذا الرقم بالبرازيل مثلاً حيث 11.7% من قوتها العاملة هم من خريجي الجامعات، في حين تقل النسبة في إندونيسيا مثلاً لتصل إلى 6.9% فقط.

لكن لا يمكن لإيران الاستفادة من هذه القوة بشكل كامل دون حصولها على استثمار أجنبي، فمخزون الاستثمار الأجنبي في إيران حالياً يصل إلى 43 مليار دولار أمريكي، وهو ما يجعل إيران في المرتبة الـ 58 من حيث ضخامة حجم الاستثمار الأجنبي. وفي ظل عقوبات دولية واسعة يمكن اعتبار هذا الرقم ضخماً بشكل مدهش للغاية. وبشكل نسبي يعد هذا الاستثمار ضئيلاً إذا ما قورن بتركيا التي حظيت بما يزيد على 209 مليارات دولار أمريكي كاستثمارات أجنبية، وهو ما جعلها في المرتبة الـ 26 من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية. وتطمح إيران بشكل علني إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بها ليصل إلى قرابة تريليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمسة أو العشرة المقبلة.

لا يمكن إنكار حاجة إيران للاستثمار الأجنبي؛ فالتركيبية الإيرانية الشابة وارتفاع مستويات البطالة إلى جانب التضخم في أسعار الاستهلاك بنسبة وصلت إلى 17% عام 2014 (تراجعت من 39% عام 2013)، تشير إلى احتمال انخفاض معدلات الادخار المحلية بشكل كبير بما يصعب مهمة المحافظة على الاستثمارات المحلية بشكل كامل. واستثمارات



الدولة هي خيار الفقراء، خاصة أن الحكومة الإيرانية قد تميل إلى تخصيص رأس المال العام بشكل واسع؛ ما يحمل بذلك تأثيرات كبيرة على الاستثمارات الأجنبية في إيران.

## شبح التدخل الخارجي وجدية إيران في تحرير السوق

يعد اجتذاب رأس المال الأجنبي أمراً صعباً، فسوف يكون المستثمرون حذرين للغاية من محاولات إيران الباهتة لتحرير السوق، وأولئك الذين يقررون الاستثمار سيكون عليهم التغلب على التوتر العميق في الفكر السياسي الإيراني الذي يرفض فكرة المشاركة الخارجية.

وعلى الرغم من محاولة إيران الانتقال إلى اقتصاد السوق إلا أن جهودها فشلت بشكل كبير نسبياً. إذ أمتت إيران كثيراً من مصادرها الاقتصادية عقب الثورة عام 1979، ولكن بعد حرب استمرت 8 سنوات مع العراق، سعى القادة الإيرانيون مثل رئيسها الرابع علي أكبر هاشمي رفسنجاني، إلى إعادة بناء الاقتصاد عبر الخصخصة. وفي عام 2004 بدأ مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران، وهو الذي يقدم المشورة للزعيم الأعلى للثورة الإيرانية، آية الله علي خامنئي، بالدعوة إلى مزيد من الملكية الخاصة للشركات، وهو الاقتراح الذي صدق مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني عليه في العام التالي. وبموجب هذا القانون سمح لعدد من الشركات المملوكة للدولة بتخصيص 80% من مجمل أسهمها.

لكن الخصخصة في تلك الفترة كانت شكلية فقط؛ فقد قام الرئيس الإيراني السابق، محمود أحمددي نجاد، بتوزيع نصفها على الشرائح المحرومة من السكان ضمن ما أسماه حينها برنامج "أسهم العدالة". وبدلاً من رفع كفاءة الاقتصاد كان لهذا البرنامج أثر عكسي؛ إذ امتلك تلك الأسهم مساهمون جدد لا يملكون أي خبرة في الأعمال التجارية، ودون أي خبرة صاروا بمنزلة إدارة الشركات والإشراف عليها.

النصف المتبقي من الأسهم نُقل إلى ثلاثة أنواع من الهيئات شبه الحكومية؛ المؤسسات الدينية والثورية شبه العسكرية بالإضافة إلى صناديق التقاعد التي تديرها الدولة. وعلى الرغم من امتلاكها بعض الخصوصية إلا أن هذه المؤسسات ترتبط بشدة بالدولة الإيرانية، وغالباً ما يكون مديروها مسؤولين سابقين في الدولة.

ومن ثم فإن مجمل الأثر لتلك الخصخصة كان عبارة عن نقل ملكية الأصول المملوكة للدولة إلى كيانات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالدولة، وهو ما ترافق مع انخفاض حاد في الشفافية والمحاسبة. وهكذا لم تجلب تلك الخصخصة كادراً ذا خبرة إدارية وكفاءة عالية، وبما لا يدع مجالاً للشك فقدت معظم الشركات الإيرانية التي تمت خصصتها أرباحها بشكل كبير.

وقد يتردد المستثمرون أيضاً بسبب عديد من المؤشرات الاقتصادية المقلقة في إيران. فإيران تصنف بشكل سيء في التصنيفات الدولية للمؤسسات الاقتصادية والقانونية اللازمة لتحقيق التنمية والتطور. فعلى سبيل المثال احتلت إيران المرتبة 130 من بين 189 دولة وفق تصنيف البنك الدولي لمؤشر الأعمال الذي يعد مقياساً سهلاً. قد يقول المتفائلون إن الهند مثلاً تحتل المرتبة 142 والبرازيل تحتل المرتبة 120، وعلى أي حال فإن وضع كل منهما ليس مثالياً. تفتقد إيران أيضاً حماية حقوق الملكية الفكرية؛ فوفقاً لترتيب الدول الحامية لحقوق الملكية فإن إيران احتلت المرتبة 111 من أصل 131 بلداً، في حين كانت البرازيل والصين والهند في ترتيب أعلى من إيران، حيث احتلت مراتب تحيط بالترتيب 60. وهذا الترتيب وفق مؤشر قياس أنظمة حقوق الملكية عام 2013 (يصدر عن مؤسسة حقوق الملكية الفكرية ومقرها الولايات المتحدة).

أما في تصنيفات الفساد في إيران تحتل المرتبة 136 من بين 174 دولة وفق تصنيف مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية عام 2014، وهذا في مرتبة مساوية لكل من روسيا ونيجييا. وآخر هذه المؤشرات الخطيرة يتمثل في أوجه القصور في المؤسسات الإيرانية وغياب ثقافة العمل، فوفق مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي 2014-2015، حلت إيران بالمرتبة 83 من أصل 144 دولة. هذا بالإضافة إلى ضعف إيران في مجالات تطوير بيئة الأعمال وتطوير السوق المالية والمؤسسات وافتقارها لكفاءة سوق العمل.

كل هذه النقاط ستجعل المستثمرين يقفون برهة قبل اتخاذ قرار بدخول السوق الإيراني بشكل كبير، فحتى لو قرر المستثمرون المراهنة على إيران فثمة عقبة أخرى تقف في طريقهم؛ وهي بشكل أو بآخر عقبة النخبة الإيرانية المحافظة، التي تتبنى فكرة أيديولوجية متأصلة بعمق ترفض كل ما يمكن أن يؤدي إلى تدخل الأجنبي أو تأثير على إيران من الخارج. عزز المحافظون الإيرانيون سرداً خاصاً للتاريخ الإيراني يركز على فكرة أن القوى الأجنبية حاولت وتحاول دوماً تقطيع أوصال إيران، والحفاظ عليها بحالة ضعف عسكري واقتصادي يجعلها معتمدة على الآخر. وعلى الرغم من أن هذه الرواية تحمل عديداً من الأبعاد، إلا أن تركيز النخب على بعض الحقب التاريخية يرسخ الفتناعات الثابتة لدى كثير من الإيرانيين عن التدخلات الأجنبية والعلاقة مع الآخر.

تاريخياً يمكن النظر إلى الامتيازات التي منحها الحكومة الإيرانية لرجال الأعمال الأوروبيين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ففي عام 1872م واجه ملك إيران حينها، ناصر الدين شاه، حاجة ماسة للحصول على أموال لدعم حكومته المركزية، فقام بمنح امتياز لبول جوليوس فون رويتر، مؤسس وكالة رويترز للأخبار، وهو ما أعطاه حق تطوير مصانع البلاد والمطاحن والموارد الطبيعية الإيرانية. بالإضافة إلى الطرق والتلغراف والأشغال العامة الأخرى، في مقابل مبلغ ثابت يدفع لمدة خمس سنوات، وترتب الأرباح ليتم تقاسمها مدة 20 عاماً. واجه الاتفاق معارضة داخلية شديدة، وتم إلغاؤه لاحقاً، وتبقى هذه القصة مثلاً سئ السمعة داخل إيران عن تنازل الملوك عن ثروات البلاد للأجانب.

وعلى الرغم من أن اتفاق رويتر لم يكتب له النجاح، إلا أن تنازلاً آخر من الملك منح لرجل الأعمال الإنجليزي ويليام نوكس دارسي عام 1901م، وهو ما أتاح لإيران على دخول عتبة القرن العشرين. فدارسي، الذي تمتع بغنى كبير بعد تجميع ثروته من مصانع التعدين في أستراليا، حصل على امتياز من الملك الإيراني، مظفر الدين شاه، بالحصول على حق التنقيب عن النفط في إيران. كان من المفترض لهذا الاتفاق أن يستمر 60 عاماً، ويغطي كل إيران باستثناء خمس محافظات في الشمال. في المقابل وعد دارسي بتقديم 20 ألف جنيه لإيران بالإضافة إلى 20 ألف جنيه أخرى في الأسهم، و16% من الأرباح السنوية التي يحققها. وبدأ دارسي فعلاً العمل في النفط في أيار/مايو عام 1908م، وبعد عام واحد قام بتأسيس شركته المعروفة بشركة النفط البريطانية-الفارسية، التي عرفت لاحقاً باسم شركة البترول البريطانية. نالت أعمال الشركة كثيراً من الاستياء المحلي والغضب طوال القرن العشرين، حتى تم تأميم الشركة عام 1951 وألغيت امتيازاتها وتمت مصادرة أصولها.

وشهد عام 1953 مؤامرة الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني، محمد مصدق، التي كانت بتدبير أمريكي-بريطاني، وأقنعت كثيراً من الإيرانيين أن القوى الأجنبية كلما وصلت لحالة عدم رضا عن الطريقة التي تدار بها طهران، فإنها ببساطة ستستبدل بالقيادة المخالفة قيادة أخرى تنفذ مخططاتهم بسهولة.

هذا التاريخ مع القوى الأجنبية والرأسمالية خلق منظوراً خاصاً بالاقتصاد لدى الثوار الإيرانيين عام 1979م، حيث قالوا إن الامتيازات ورأس المال الخارجي لا يمكن الوثوق بهما، وبهذا دخلت كل الصناعات الكبرى تحت سيطرة الدولة، وأي منحة للمشاريع الخاصة تهدد سلامة إيران واستقلالها من وجهة نظر النخبة الحاكمة.

كما أن حسابات الاقتصاد الوطني الإيراني أمر لا جدل فيه، فمن دون استثمار خارجي لن يملك الاقتصاد المحلي الإيراني أموالاً كافية لتلبية تطلعات المثقفين وسكانه الشباب، لكن عبء التاريخ يرمي بثقله على عقول المحافظين في القيادة الذين يرون هذا الاستثمار كمنحدر زلق يقود إلى عصر التبعية والاستغلال الاقتصادي.

## كيف لإيران أن تكسب أصدقاء "مستثمرين جددًا"؟

ومع هذا، ما يزال هناك سبب للتفاؤل فيما يتعلق بتشجيع المستثمرين على اتخاذ موقف، ووضع استثماراتهم في إيران للبدء بتحقيق مكاسب كبيرة. وهنا تبدو إيران واحدة أكثر من غيرها، وفي حال استطاعت إيران تجاوز بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، فإن المشهد سينقلب إلى نمو اقتصادي فوري وكبير، جاعلاً من إيران وجهة استثمارية مميزة لجميع المستثمرين. ومع مزيد من الفرص الاقتصادية الكبيرة في إيران من المحتمل أن يتوقف نزيف إيران الفكري؛ بما يسمح لإيران باستغلال رأس مالها البشري الضخم. وفي حال استطاعت إيران المحافظة على نمو اقتصادي جيد للسنوات العشرة القادمة، فإن الشباب في إيران سيجدون أنفسهم في وضع يقدمون من خلاله الدعم للاستثمارات الخارجية لكي تأتي إلى بلادهم، خاصة أنهم سيكونون المستفيد الأكبر منها.

وإذا أزدادت إيران فعلاً البدء بجني هذه الفوائد، فإنها ستكون بحاجة ماسة إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي. فأولاً وقبل كل شيء عليها أن تكون محمية عبر قوانين تشجع على الثقة والاستقرار في الأسواق الحرة. وفي الحد الأدنى على هذه القوانين أن تضمن حقوق الملكية المادية والفكرية، والوفاء بتنفيذ العقود وإصلاح نظام الإفلاس، وتشجيع حوكمة الشركات القوية، وكله استناداً إلى المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً عبر مؤسسات شفافية التقارير المالية. من دون هذه القوانين ستستمر العقبات المزعجة التي تحبط المستثمرين الراغبين في المشاركة في عمليات الخصخصة بإيران أو الاستثمار في بورصة طهران. فلن يواجه المستثمرون صعوبة في معرفة الشبكة المعقدة والمهمة المتعلقة بملكية الدولة الجزئية للشركات في إيران، بل سيصطدمون بقواعد حوكمة الشركات غير المتطورة في إيران. وهنا سيطلب المستثمرون علاوات كبيرة مقابل القبول بخوض مخاطر السوق الإيرانية، في ظل غياب الشفافية وعدم وجود نظام ضريبي فعال يحكم الاقتصاد الإيراني.

الفساد تحد آخر يواجه الاستثمار في إيران، وبطبيعة الحال لا يوجد سوق ناشئ يخلو من حالات فساد كبيرة، بل إن الأسواق المتقدمة تمتلئ بحالات الكسب غير المشروع أيضاً. وبشكل عام تمتاز البلدان ذات النظم القانونية القوية بامتلاكها مستويات أقل من الفساد؛ وهو ما يحفز على إنشاء بيئات عمل أفضل من نظيراتها. ومن ثم فإن المستثمرين يرون أن معالجة الفساد يجب أن تحتل أولوية الحكومة الإيرانية حتى تتمكن من جذب مزيد من الاستثمارات، مع التسليم بأن هناك مستوى معيناً من الفساد لا يمكن تجاوزه أبداً.

رأس المال الاستثماري يجب أن يعتمد على نظام مصرفي مستقر وموثوق به. إدارة أحمددي نجاد (من عام 2005 حتى 2013) عملت على تآكل سلامة المصارف الإيرانية، وفرضت معدلات ائحة وإقراض أثرت سلباً على قدرة المصارف على توليد هوامش ربح كافية، هذا فضلاً عن توجه المصارف المملوكة للدولة لإقراض شركات أخرى مملوكة للدولة؛ ما أدى إلى كثرة القروض المتعثرة. في الوقت نفسه انخرطت كثير من المصارف في أنشطة المضاربة مثل العقارات والاستثمار في الأسهم الخاصة، والتي لم تكن مجهزة بشكل كافٍ لتحمل هذه المضاربات. ظهر النظام المصرفي الإيراني خارجاً عن الرقابة التنظيمية، وغالباً ما كان مؤشره يتجه نحو عدم الاستقرار المالي. وهنا سيكون المستثمرون مترددين في الاستثمار

داخل اقتصاد مغلق أساء سابقاً تخصيص رأس المال وخفض من قيمته الفعلية. وكحل للأمر تحتاج المصارف الإيرانية أن تعمل دون توجيهات الحكومة، لكن ضمن رقابة تنظيمية مناسبة تعزز الإدارة السليمة للمخاطر. وباستثناء احتياطات النفط والغاز الطبيعي الإيراني، التي سوف تبقى بالتأكيد تحت سيطرة الدولة، سيتم نقل معظم الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. كما حدث في الدول الشيوعية في جميع أنحاء العالم، حيث سيتم تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات عاملة في الحكومة تحت ستار الخصخصة؛ وهو ما لن يؤدي إلى امتلاك هذه الشركات ديناميكية عالية أو كفاءة جيدة. ولتحقيق هذه المكاسب على الحكومة الإيرانية المسارعة لتوظيف الخبراء المستقلين؛ لتقييم أداء جميع الشركات المملوكة من قبل الدولة وجميع الكيانات شبه الحكومية، ثم تعمل على نقل ملكية غالبية الكيانات ذات الأداء الضعيف للأفراد أو الجماعات التي لا علاقة لها بحسابات حكم الدولة. وستحتاج إيران أيضاً لطمأنة المستثمرين أن العائد على رأس المال لن يتم تعويضه سلباً عبر تخفيض قيمة العملة أو تضخم الأسعار. وبهذا فإن المستثمرين يبحثون عن مصرف مركزي قوي ومستقل قادر على التخفيف من هذه المخاطر، وهو ما يفتقده المصرف المركزي الإيراني حقاً؛ فهو ليس مستقلاً بما تحمل الكلمة من معنى. فالمصرف المركزي لا يستطيع تبني سياسة استقرار الأسعار في حين يقوم على الطرف الآخر بتمويل عجز ميزانية الحكومة، كما هو الحال في إيران. فعلى سبيل المثال، لم تكن تركيا قادرة على استعادة الاستقرار المالي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا بعد أن أعطت مصرفها المركزي استقلالاً تشغيلياً خاصاً به عام 2001. وهو ما مكن تركيا من استعادة الاستقرار وإن كان بشكل جزئي وتخفيض مستوى التضخم فيها من 30% عام 2002 إلى 8% في عام 2005، وهذا ما انعكس على زيادة نمو الناتج المحلي خلال تلك الفترة من 6% إلى 8%. وإن خطت إيران على خطأ تركيا في هذا المجال فهي بكل تأكيد ستمنح المستثمرين مزيداً من الثقة التي يحتاجونها للدخول بقوة إلى السوق الإيراني. وأخيراً بإمكان إيران أن تستفيد من تشجيع مجتمع الشتات على الاستثمار في الداخل. فالإيرانيون في الخارج ما يزالون على اتصال ثقافي بإيران، وهذا ما يجعلهم مستعدين لتحمل المخاطر للاستثمار. وسيكون كذلك مستثمرون آخرون قادرين على الإقدام على هذه المخاطرة خاصة عبر الشبكات التي يملكها الإيرانيون بالخارج، في حين سينقل هؤلاء أعمالاً وبحوثاً تكنولوجية إلى المناطق الإيرانية ما يساعد على تنميتها وتطورها بشكل أسرع. تجربة الهند هنا كانت ناجحة للغاية، حيث من المحتمل أن تعتمد إيران لاستنساخها وإصدار بطاقات هوية للأشخاص الذين ترجع أصولهم إلى إيران؛ وهو ما يسمح لهؤلاء بالسفر والاستثمار داخل إيران دون تأشيرة ودون الخوف من خسارة جنسيتهم الأخرى "غير الإيرانية". وهذه الخطوة وحدها ستكون ذات تأثير كبير على مسألة جذب رؤوس الأموال الكبيرة.

## تحرك قبل فوات الأوان

فقدت إيران العصر الذهبي للعولمة (1998-2007) حيث تدفقت في تلك الفترة الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصادات الناشئة. واليوم باتت هذه الاقتصادات تتنافس بقوة للحصول على حصة من رأس المال المتدفق خلال العقود القادمة، حيث من المرجح أن تتراجع مقادير رأس المال الاستثماري بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار. وكما تسعى إيران لفتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية، يقوم المستثمرون بحساب كل حركة على أساس من الحقائق الثابتة، ووفق تحليل الميزات النسبية على المدى الطويل. والأدلة على التحولات السياسية تجاه حرية التجارة والاقتصاد والأسواق الإيرانية. هذه الاستثمارات ستبحث عن البراغمية بدل العقيدة، وعن الانفتاح بدل العزلة، وعلى بناء أساسات طويلة الأجل بدلاً من الإصلاحات التجميلية على المدى القصير.

لن يكون الإصلاح الاقتصادي سهلاً أبداً؛ فالمعارضة يمكن أن تتجمع بسرعة ضد هذه الإصلاحات، وستضيف مزيداً من العقبات الهائلة ضد تحقيق النمو والكفاءة. ومن الصعب معرفة آثار الإصلاح السياسي والمجتمعي في إيران في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي الآن. وأول ما يجب على الحكومة القيام به يتمثل في إقناع المتشككين أن الاستثمار الأجنبي يصب في مصلحة الإصلاح ويوفر فرصة جيدة للهبوط، وهو ما سيسمح بخلق ثروة وطنية إيرانية خالصة. وإن كانت القيادة الإيرانية تسعى فعلاً لاجني ثمار عضويتها في النظام الاقتصادي العالمي، فيجب عليها أن تشجع شعبها بما فيه النخب على الاعتراف بأن العالم قد تغير، وأن الروايات القديمة حول التدخل والاستغلال الأجنبي صارت جزءاً من الماضي ولا يجب أن تعيق أي قرار حول مستقبل البلاد الاقتصادي.

تخشى النخب الإيرانية من أن تحرير السوق ينطوي على انخفاض في سلطة الدولة، وفي الواقع فإن التحولات الناجحة للأسواق الحرة تتطلب حكومة قوية قادرة على الحفاظ على سيادة القانون واستقرار السوق؛ وهو ما يعني أن قوة الدولة لن تتقلص بل ستدخل في إطار الإصلاح، وببساطة ستقوم الدولة بإعادة توجيه دورها في الاقتصاد الفاعل لضمان نجاح تجربة الأسواق الحرة.

وبشكل عام، ستكون الموجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية صاحبة ريادة وعائد مرتفع، ولكن ما إن تلقى هذه الموجة قدراً كبيراً من الترحيب والطمأنينة، فحينها يمكن لاستثمارات أخرى أن تأتي إلى إيران بشروط أقل وبظروف اقتصادية أفضل.

## المصادر

- [foreignaffairs - A Windfall for Iran?](#)
- [The End of Sanctions and the Iranian Economyforeignaffairs - Unfreezing Iran](#)
- [And Doing It the Right Waywashingtonpost - How Republicans save the House and Senate](#)
- [stratfor - Chronology: The Evolution of an Iranian Nuclear Dealstratfor - The Geopolitics of Iran: Holding the Center of a Mountain Fortress](#)

إدارة للدراسات والاعتمادات